

المحور الأول: النشاط السياسي للجزائريين ما بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)

المحاضرة الأولى: حركة الأمير خالد (1919 . 1923

تمهيد:

خلال العشرية الأولى من القرن العشرين ظهر في الجزائر تياران يتفاعلان سياسيا، ولكل تيار قاداته وبرنامجه وأهدافه، ويطلق على التيار الأول المحافظون؛ الذي يمثله أنصار الجمع بين الأصالة والحداثة، وهم أولئك الذين تلقوا ثقافة عربية . إسلامية في المدارس الحكومية الثلاث التي أنشئت سنة 1850، أو تخرجوا من المعاهد الإسلامية أمثال الزيتونة والقرويين والأزهر، أو تخرجوا من بعض الزوايا المحلية بعد انفتاح رجالها على شؤون العصر، وجميعهم أطلق عليهم الفرنسيون هذه التسمية (المحافظون) لأنهم أرادوا المحافظة على أصالة الطابع العربي الإسلامي للجزائر مع الاستفادة من تجارب الأوروبيين وعلومهم، لكن هم لم يكونوا على وجهة واحدة من إلى الأصالة. ومن قاداتهم "عبد القادر المجاوي" و"عبد الحليم بن سماية" و"المولود بن الموهوب" و"محمد بن رجال" و"الدكتور محمد بن العربي" وكان منهم أمثال: "عمر بن قدور" و"عمر راسم" و"محمد بن أبي شنب" و"صالح بن مهنا". وكان أنصار هذا التيار يقفون إلى جانب الإصلاح الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية ويتعاطفون مع الدولة العثمانية والنهضة العربية في المشرق، وكانوا يعارضون التجنيد الاجباري للجزائريين من أجل خدمة العلم الفرنسي، وقد أيدوا نشر التعليم وطالبوا بمضاعفة الجهود في هذا الميدان، كما طاب بعضهم أيضا بإصلاح الزوايا وجعلها مراكز تعليمية ناجحة.

أما التيار الثاني؛ فهو تيار النخبة كما كان يسمى نفسه، وكان لهم موقف خاص من الاسلام والحضارة يختلف عن أصحاب التيار المحافظ، فقد اختار بعض منهم التجنس بالجنسية الفرنسية، أي التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية التي جعلها قانون 1865 الحاد الفاصل بين حالة الرعية وحالة المواطنة. فكانوا يؤمنون بالتسامح الديني، ويتعاطفون تماما مع اللغة والحضارة الفرنسية، ومعظمهم كانوا متزوجين من فرنسيات ويعيشون عيشة فرنسية في المأكل والملبس والنظرة إلى مستقبل الجزائر مستقبلا، وهو الانتماء إلى أوروبا. فكانوا ينادون بالاندماج الفعلي للجزائر في فرنسا، وكانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الأهالي الأوروبيين، وقبلوا الخدمة العسكرية بشرط الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ولم يكن يهمهم الموقف الشرعي ولا الوطني كما كان هم خصومهم المحافظين الذين يخلفونهم من موقفهم من قضية التجنيد الاجباري. ومن زعماء هذا التيار "اسماعيل حامد"، و"بلقاسم بن التهامي" و"الشريف بن حبيلس" و"عمر بوضرية" و"الطيب مرسلي" و"سعيد بوليفة" و"بلقاسم بن سديرة".⁽¹⁾

ومن صفوف جماعة النخبة ظهرت جماعة كانت أقرب إلى حزب سياسي منها إلى طبقة اجتماعية متميزة، عرفت باسم ((لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين))، وهي التي لم يحدد تاريخ ظهورها

قبل عام 1908، ويعتقد أن أعضاء بلدية مدينة الجزائر هم الذين أسسوه، فقد نشطوا في تقديم العرائض التي تعبر عن أهدافهم وتعرض المشاكل التي تثير مخاوف الشعب، وقد توسعت هذه اللجنة فأصبحت تضم أعضاء من كافة أنحاء الجزائر، وهو ما يظهر من مذكرة المطالب التي قدمها وفد اللجنة يوم 26 جوان 1912 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "بوانكاريه" (Poincaré) آنذاك.⁽²⁾

وكانت مطالب المذكرة هي كما يلي:

- 1 - إنهاء الإجراءات الإضطهادية والقوانين الاستثنائية.
- 2 - تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
- 3 - توزيع عادل للضرائب.
- 4 - توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.

كما طالبت بتنقيح قانون التجنيد الإجباري؛ وذلك:

- 1 - تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من 3 سنوات إلى سنتين، على السواء مع الفرنسيين.
- 2 - تبديل سن تجنيد الشاب الجزائري من 18 إلى 21 مثل الفرنسيين.
- 3 - إلغاء مكافأة التجنيد، التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.⁽³⁾

وفي الجهة المقابلة وفي نفس السنة، سافر وفد من المحافظين إلى باريس أيضا يقودهم "محمد بن رحال" رفقة أعيان من مدينة ندرومة يناشدون الحكومة الفرنسية بإلغاء مرسوم التجنيد والسماح بالهجرة للراغبين فيها ودفع التعويضات مقابل ذلك، معارضين كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج أو يفرضي إلى التجنس والتفرنس.⁽⁴⁾

أوشك المحافظون والنخبة أن يشكلان حزبين متنافسين على الساحة السياسية الجزائرية لولا اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أعلنت الإدارة الاستعمارية بعدها حالة الطوارئ في البلاد، وتوقفت الصحف وأغلقت النوادي، وكبلت حرية التعبير، وفضل القادة السكوت، وأخذ الشباب . متعلما وأميا . عنوة إلى خدمة العلم الفرنسي إلى جبهات القتال، وظهرت في الجزائر الفرنسية الدعاية الفرنسية المحرصة على الحرب وإبراز بطولات الجيش الفرنسي وانتصاراته، وأصدرت الحكومة العامة صحفا لهذا الغرض منها: (فرنسا الإسلامية) و(أخبار الحرب)، وأخذ ساستها يتحدثون عن مكافأة الجزائريين نظير ولائهم وخدمتهم في الحرب وذلك في شكل اصلاحات سياسية وإدارية. وفي المقابل أثناء الحرب عاد الجزائريون إلى اسلوبهم القديم في التعامل مع الاحتلال فقاموا بعدة انتفاضات مثلتها: (انتفاضة بني شقران 1914 - 1915، والأوراس 1916 - 1917، والهقار 1918 - 1919)، مع عمليات قوية من حرب العصابات كان يقوم بها الشباب الرفض للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، فالجزائر حينها لم تكن هادئة أو موالية لفرنسا كما كانت الدعاية الفرنسية تحاول تصويرها.⁽⁵⁾

وبعد الحرب؛ كانت سنة 1919 محطة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية والعسكرية والإدارية لبعض الجزائريين، وهو القانون الذي اشتهر باسم قانون فبراير 1919 الذي أصدره البرلمان الفرنسي باقتراح وإلحاح من رئيس وزراء فرنسا "جورج كليمنصو" (Georges Clemenceau) في ذلك الوقت وبعض المعتدلين من النواب الذين كانوا يعتقدون أنهم بهذا التعديل الطفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الفئات من الجزائريين، ظنا منهم أنهم قد كافأهم على ما ساهم به ما يزيد عن ربع مليون منهم في الحرب العالمية الأولى. القانون الذي عرف بقانون 4 فبراير، الذي تضمن كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، وتوسيع القسم الانتخابي في جميع المجالس بحيث أصبح 100.00 بالنسبة للمجالس العامة (Conseils généraux) والوفود المالية (les délégations financières) 400.000 بالنسبة للمجالس الدواوير بدل 15000 سابقا، وبذلك يرتفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 6 إلى 9 أي 4/1 المجموع كما ترتفع نسبة المستشارين البلديين إلى 3/1 بعد أن كانت منذ سنة 1884 هي الربع مع السماح لهم بالمساهمة في انتخاب رئيس البلدية ولكن يبقى الجزائريون دائما يمثلون أقلية في هذه المؤسسات التمثيلية سواء كانت على مستوى البلديات أو العمالات أو مستوى الوطن في إطار المجلس الاقتصادي المسمى بالوفود المالية بعد صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي يوصي بإنشائها، وهي عبارة عن هيئة منتخبة ممثلة للسكان الذي يدفعون الضرائب ومكلفة بإعطاء رأيها في جميع القضايا المتعلقة بالضرائب والرسوم وكذلك في المواضيع ذات الطابع المالي والاقتصادي، ففي إطار هذه الهيئة التمثيلية التي تعتبر كالبرلمان كان عدد الممثلين المسلمين 21، في حين كان عدد الكولون وحدهم 24، وممثلي الأوروبيين الآخرين 24 أيضا، وبالتالي فإن الوفود المالية كانت لصالح الأوروبيين وفي خدمتهم. ومع ذلك فإن هذا القانون رفضوه ولم يقبلوه إلا على مضض، وبعد تدخل الوالي العام "شارل جونار" (Charles Jonnart) واستعمال نفوذه الواسع.⁽⁶⁾

أ. حركة الأمير خالد:

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، إذ تميز هذا العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري، كان على رأس هؤلاء الأمير خالد، الذي تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 - 1923) وعمل مع جماعة من إخوانه بذلوا كل جهودهم من أجل تحسين أوضاع مواطنيهم، والتخفيف من آلام شعبيهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، لأن هذه التجربة قد أثرت النضال الوطني إثراء كبيرا، سوف تعتمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.⁽⁷⁾

لم يكن الأمير خالد بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في البلاد قبل اندلاع الحرب، لم يظهر كعنصر بارز في الكفاح الوطني إلا عند نهاية الحرب، كانت ثقافة الأمير خالد المزدوجة (عربية .

فرنسية) وخدمته العسكرية في الجيش الفرنسي وماضي أسرته وطموحه الشخصي، هي الفضائل والمزايا التي أهلته لخوض تجربة سياسية رائدة.⁽⁸⁾ كان حفيد الأمير عبد القادر من مواليد دمشق في 20 فبراير 1875، وكان لقب "الأمير خالد" يطلقه عليه الجزائريون، درس في ثانوية لويس الأكبر (Louis Le Grand) في باريس منذ 1885 والتحق بأبيه في الجزائر 1892، ثم دخل كلية سان سير (Saint-Cyr) العسكرية في الفترة الممتدة من 1893 إلى 1896، لكنه في سنة 1895 عاد إلى الجزائر قبل أن ينهي دراسته، حيث أشارت الدواوين السرية الفرنسية في تلك المرحلة أنه كان سيء الطوية والنوايا إزاء فرنسا، فأرغمته الإدارة الفرنسية بالجزائر على الإقامة الجبرية في بوسعادة، للحيلولة دون هرب أسرته.⁽⁹⁾ إلا أنه يتمكن من جديد من الالتحاق بكلية سان سير مرة ثانية، بعد أن سمح له بالعودة إليها لمواصلة دراسته إلى حصل على رتبة ملازم (Sous-lieutenant) عام 1897، والتحق بالفرقة الخامسة للقناصة الأفارقة (Les chasseurs d'Afrique) في حي مصطفى باشا بمدينة الجزائر، وبقي بها سبع سنوات كاملة يدرّب ويعلم الجنود الزواف.⁽¹⁰⁾ رغم هذا لم يتجنس بالجنسية الفرنسية أبداً، بل فضل أن يظل في المرتبة التي كانت للأهالي الجزائريين آنذاك. وفي سنة 1905 أرسل إلى المغرب الأقصى ليشترك مع القوات الفرنسية في تدريب قوات السلطان المغربي، وفي التمهيد للاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى. فارتقى إلى رتبة (قبطان) سنة 1908، وهناك بدى للسلطات الاستعمارية الفرنسية أنه كان من أنصار السلطان "مولاي عبد العزيز" ضد "مولاي عبد الحفيظ" المطالب آنذاك بالعرش، واعتبره المشير "ليوتي" (Lyautey)⁽¹¹⁾ في عام 1912 ((كعنصر شغب وإضراب)).⁽¹²⁾

بدأ الأمير خالد يبرز كشخصية عظيمة في الحركة الوطنية الجزائرية منذ سنة 1913 فقد ألقى عدة محاضرات في باريس أشاد فيها بمجد العروبة وأرض الأجداد، وأوضح مطالب الشبان الجزائريين وخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة، وتمثيل الأهالي تمثيلاً صادقاً في جميع المجالس، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا.⁽¹³⁾ وفي سنة 1916 سرّحه الفرنسيون سنة بدعوى أنه مريض بالسل، ولكن المؤرخين شككوا في ذلك، ورأوا أن تسريحه كان سياسياً، وقد كان الأمر كذلك، فقد ظل الأمير يتابع أحداث الحرب من الجزائر، ويبدو أنه انبهر بمبدأ تقرير المصير للشعوب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "ولسن"، وبقي يتحين الفرصة للإعلان عن رأيه السياسي تحت شعار هذا المبدأ الجديد. وفعلاً اغتتم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي وتوجه على رأس وفد من أربعة أعضاء - وهو خامسهم - وقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي تتضمن مطلب تطبيق تقرير للشعب الجزائري.⁽¹⁴⁾

بعد هذه المرحلة دخلت مرحلة هامة في حياته وهي التي امتدت من سنة 1919 إلى 1925 ظهر فيها نشاطه السياسي أكثر، وتجلت فيها مواقفه من السياسة الاستعمارية في الجزائر بوضوح وجرأة، وهي المرحلة التي تزامنت في ذلك الوقت مع جملة من الأحداث الكبرى، منها انعقاد مؤتمر الصلح بباريس

وحركة الكومنترن⁽¹⁵⁾ في فرنسا والمستعمرات بعد نجاح الثورة الشيوعية، وحركة عمه الأمير "عبد المالك" الذي كان تائراً بالمغرب الأقصى ضد فرنسا، ثم إصلاحات 04 فيفري فيما يخص الانتخابات.⁽¹⁶⁾

وفي إطار الحيز الضيق المتاح للجزائريين بموجب قانون 4 فبراير 1919 خاض الأمير خالد نشاطه السياسي على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة: داخل المؤسسات التمثيلية المحلية، وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة "الإقدام" وفي إطار جمعية "الأخوة الجزائرية" التي أسسها، ومن خلال القيام باللقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة لمختلف مدن البلاد قصد نشر الوعي وتنقيف الجماهير تحسيسها بالمشاكل التي تتخبط فيها وتوعيتها بأساليب العمل المجدي على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب التركيز على ضرورة التثبث والمحافظة على مقومات شخصيتها الوطنية والحضارية التي لا يوجد بديلا عنها.⁽¹⁷⁾

على مستوى المؤسسات التمثيلية خاض الأمير خالد وزملائه معارك قاسية ضد إدارة الاحتلال وأعوانه من الأهالي، أثناء الحملات الانتخابية لاختيار أعضاء المجلس البلدي من "الأهالي" لمدينة الجزائر والمجلس العام لعمالة الجزائر وعضوية المندوبيات المالية. بخصوص الانتخابات العضوية للمجلس البلدي لمدينة الجزائر، التي جرت في شهر نوفمبر 1919، كان هناك ثلاث قوائم أهلية شاركت في هذه الانتخابات أحدهما هي القائمة التي تصدرها كل من "الحاج موسى مصطفى" . القيم على ضريح الوالي عبد الرحمن الثعالبي ومن أعيان مدينة الجزائر البارزين . والأمير خالد، فهذه القائمة لم تضم أي عضو متجنس، وهو الأمر منحها صفة كون أصحابها يرفضون التخلي عن دينهم وشخصيتهم الجزائرية، عكس القائمة الثانية التي ترأسها الدكتور "بلقاسم بن التهامي" التي تضم مجموعة من المتجنسين، أما القائمة الثالثة فإلى جانب أعضائها من الجزائريين كانت تضم اثنين من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، وتمكنت قائمة "الحاج موسى" والأمير خالد من تحقيق نجاحا كبيرا، إذ حصل الأول على 940 صوتا والثاني 925 صوتا بينما لم يحصل الدكتور "بن التهامي"⁽¹⁸⁾ إلا على 332 صوتا. وهو النجاح الذي لم يهضمه الأخير واتهم الأمير خالد بكونه يتآمر عليه ضد السلطة وطالب بإلغاء هذه الانتخابات، التي لم تجري في رأيه في جو هادئ وظروف عادية وهو المطلب الذي دعمه المجلس العام لعمالة الجزائر الذي أوصى بدوره بإلغاء نتائج الاقتراع، كما أوعزت الولاية العامة لابن التهامي بالسفر إلى باريس والقيام بالمساعي في هذا الاتجاه، وهو الأمر الذي أسفر عن تعليق نتائج الانتخابات وليس إلغائها. ورغم ذلك فقد تدعم هذا النجاح الانتخابي الذي تحقق على مستوى مجلس بلدية العاصمة بانتخاب الأمير خالد عضوا في المجلس العام للعمالة وكذلك عضوا في المندوبيات المالية والتي جرت خلال ربيع 1920.⁽¹⁹⁾ أما الجبهة الإعلامية؛ فإن الأمير خالد جعل من جريدة الإقدام لسان حال الشباب الجزائري منبرا للتعبير عن آرائه، وهي الجريدة التي أسست في 10 سبتمبر 1920، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وعند ظهورها كان خالد مسؤولا عن تحرير الطبعة العربية منها، وفي سنة 1921 أصبح مسؤولا عن الجريدة بأكملها.⁽²⁰⁾ وعلى صفحاتها ولمدة ثلاث سنوات دافع الأمير خالد عن

القضية الجزائرية، ومصالح المسلمين الجزائريين، وفيها فضح تعسف الإدارة الاستعمارية وأعاونها من الأهالي الذين باعوا أنفسهم لها.⁽²¹⁾

بخصوص الواجهة الثالثة؛ ودعما لنجاحه كعضو في المجلس العام للعمالة، وكذلك في المندوبيات المالية التي جرت خلال ربيع 1920، قام خالد بتأسيس "جمعية الأخوة الجزائرية" بهدف البحث عن وسائل وسبل العمل من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي والثقافي والسياسي لمسلمي الجزائر. واتخذ نشاطها شكل اجتماعات عامة تلقى فيها المحاضرات حول الموضوعات الثقافية المتصلة بالحضارة العربية الإسلامية التي من خلالها يتم إبراز أهمية الاتحاد بين الجزائريين. كما قامت الجمعية بتأسيس فروع لها في بعض المدن تحت غطاء جمع الاشتراكات لجريدة الاقدام. وأمام الاقبال الذي بدأ يزداد اتساعا على نشاطاتها عمدت الادارة الاستعمارية إلى الضغط وارهاب المواطنين بمختلف الوسائل للامتناع عنها، ومقابل هذا قام الأمير بجولة شملت مختلف مدن البلاد في الشرق والوسط والغرب خلال شهر أوت 1922.⁽²²⁾

كادت جمعية الأخوة أن تصبح حزبا سياسيا لولا نفي فرنسا للأمير من الجزائر سنة 1923 وإفشال نشاطه واتهامه بالتآمر على السلطة الفرنسية، وإلغاء فوزه في الانتخابات. وقد نقل الأمير نشاطه إلى فرنسا نفسها في أوساط العمال المهاجرين، وتعاون مع التيارات البارة هناك، ودعم ثورة عمه الأمير عبد المالك وثورته الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب، وشارك في مؤتمر الخلافة بالقاهرة سنة 1924، لكن من سوء حظه أن فرنسا التي كانت تحتل بلاده أصبحت أيضا بعد الحرب تحتل سورية أيضا باسم الانتداب، ومنذ حوالي 1925 انتقل الأمير خالد إلى بلاد الشام ثم خفت صوته تدريجيا إلى أن توفي في بيروت فاتح سنة 1936.⁽²³⁾

(1) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 98 - 99.

(2) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج 1، ص ص: 51 - 52. ضم الوفد ما يلي: الدكتور ابن التهامي عن (الجزائر العاصمة) رئيسا للوفد، مختار حاج سعيد، الدكتور موسى، ابن علاوة عن (قسنطينة)، الحاج عمار عن (جيجل)، جودي (عن بسكرة)، ابن عثمان عن (سرايدي)، ابن ددوش عن (تلمسان)، قارة علي عن (عنابة). أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 183.

(3) حول الموضوع أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 184. وأيضا:

Chérif Benhbiles, L'Algérie française vue par un indigène, Imprimerie orientale Fontana frères, Alger, 1914, p 121.

(4) عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ج 1، ص: 22.

(5) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 101.

(6) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 74. حول الموضوع أكثر أنظر: نفس المؤلف، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص: 75. وأيضا:

Augustin Bernard, *L'Afrique du Nord pendant la guerre*, Presses Universitaires de France, Paris, 1927, p: 102.

- (7) جمال قنان، مرجع سابق، ص: 201.
- (8) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104.
- (9) محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 127. وأيضا: شارل رويبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، م 2، ص ص: 390 . 391.
- (10) يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 - 1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 35.
- (11) اسمه الكامل "لويس هوبرت جونسالف ليوتي" (Lyautey Hubert Gonsalve) ولد في 17 سبتمبر 1854 بمدينة نانسي (Nancy) بفرنسا، قضى أربع سنوات (1873 - 1877) في المدرسة العسكرية المتخصصة وتخرج منها برتبة ملازم، ثم رقي إلى رتبة قبطان، تولى ما بين 1882 إلى 1893 قائدا للسرية، عينه الحاكم العام للجزائر "شارل جونار" (Charles Jonnart) سنة 1903 على رأس القيادة العسكرية بإقليم عين الصفراء ومنحه صلاحيات واسعة، في 1907 رقي إلى رتبة جنرال، ثم إلى رتبة ماريشال سنة 1921، عين كأول مقيم في المغرب الأقصى ما بين (1912 - 1925) توفي سنة 1934. أنظر: برنيان أندري وأندري نوشي وايف لكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رايح وآخرون، المؤسسة المطبعية الرغاية، الجزائر، 1984، ص: 387. وأيضا:
- Peyronnet (R), *Livre D'Or Des Officiers Des Affaires Indigènes*, T2, Notice et Biographies, Imprimerie Algérienne, Alger, 1930, P: 488.
- (12) محفوظ قداش، الأمير خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 27.
- (13) محمد قنانش، مرجع سابق، ص: 120. وأيضا؛ محفوظ قداش، الأمير خالد، مرجع سابق، ص: 27.
- (14) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104. حول موضوع العريضة أنظر؛ أبو القاسم سعد الله، أبحاث، مرجع سابق، ج2، ص: 49.
- (15) تعرف بالأممية الثالثة أو الكومنترن (Komintern) أسسها لينين عام 1919 لتعزيز الاشتراكية الدولية الثورية، وضمت فقط الأحزاب المنتسبة للنظرية الماركسية، واتهمت بأنها أداة لتحقيق مآرب السياسة السوفييتية وحُلّت عام 1943. أنظر: أحمد سعياف، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص: 49.
- (16) محمد قنانش، مرجع سابق، ص: 121.
- (17) جمال قنان، دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، م6، ص: 114.
- (18) بلقاسم بن التهامي (ابن تامي)؛ اخصائي في طب العيون نائب بلدي ومالي، رئيس جمعية قدماء المحاربين، ورئيس كتلة المنتخبين قبل أقول نجمه سنة 1927 لحذوه في سلوكه حذو المعمرين والإدارة، أبعده عن رئاسة الكتلة في سنة 1930. أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص: 65.
- (19) جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص ص: 115 - 116.
- (20) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج 1، ص: 62.
- (21) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 - 1939)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ج1، ص: 130.
- (22) جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص ص: 128 - 129.
- (23) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 106.